KFU
جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY
جامعة ووطن.. نماء.. واستدامة..

سياسة الابتكار المؤسسي في جامعة الملك فيصل

نوع الوثيقة:	سياسة
تصنيف الوثيقة:	مقيدة (للاستخدام الداخلي / تقدم إلى الجهات المعنية لأغراض التدقيق)
رقم الإصدار:	2.0
إعداد الوثيقة:	منطقة الابتكار
اعتماد الوثيقة:	قطاع الابتكار وتنمية الأعمال
التاريخ:	29 – 4 - 2026

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2
المقدمة 3
المادة الأولى: اسم السياسة: 3
المادة الثانية: المرجعية النظامية والاستراتيجية: 3
المادة الثالثة: أهداف السياسة: 4
المادة الرابعة: نطاق تطبيق السياسة: 5
المادة الخامسة: التعريفات: 5
المادة السادسة: مبادئ السياسة: 8
المادة السابعة: بيان السياسة: 8
المادة الثامنة: الحوكمة المؤسسية للابتكار: 9
المادة التاسعة: المجالات ذات الأولوية: 10
المادة العاشرة الالتزام بمؤشرات الأداء: 11
المادة الحادية عشر: المراجعة والتحديث: 12
المادة الثانية عشر: المراجع: 12

المقدمة:

يُعد الابتكار المؤسسي في الجامعات الحديثة أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز التميز، وانطلاقًا من دور جامعة الملك فيصل بوصفها مؤسسة أكاديمية وبحثية وتنموية تسهم في بناء المعرفة وتطوير الحلول وتلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد، ومن منطلق توجهها الاستراتيجي نحو الابتكار، تأتي هذه السياسة لتأصيل الابتكار المؤسسي باعتباره نهجًا مستدامًا ومتكاملاً في أعمال الجامعة وممارساتها وبرامجها ومخرجاتها. فالابتكار المؤسسي لم يعد نشاطًا تكميليًا أو مبادرات متفرقة، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في رفع الكفاءة، وتعزيز التنافسية، وتسريع تحويل المعرفة إلى أثر، وتمكين الجامعة من الاستجابة الفاعلة للمتغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية والمجتمعية.

وتؤكد الممارسات المرجعية الدولية في إدارة الابتكار أن المؤسسة الفاعلة لا تكتفي بتشجيع الأفكار، بل تبني نظامًا متكاملاً لإدارة الابتكار يحدد الرؤية والاستراتيجية والسياسة والأهداف، ويُنشئ الهياكل والعمليات والموارد اللازمة، ويضمن التحسين المستمر. كما تبرز النماذج المهنية الحديثة أهمية القيادة والثقافة المؤسسية وإدارة المحفظة الابتكارية والتعلم المؤسسي في تحقيق نتائج ابتكارية مستدامة.

تم وضع هذه السياسة بوصفها إطارًا مؤسسيًا حاكمًا للابتكار داخل الجامعة، بما يكفل تكامل الأدوار، ووضوح المسؤوليات، وحماية الحقوق، وتعزيز الكفاءة في تطوير المبادرات والمشاريع الابتكارية وتحويلها إلى أثر ملموس. كما تعكس هذه السياسة التزام الجامعة ببناء بيئة ممكنة للابتكار، تعزز التنافسية، وتدعم ريادة الأعمال، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

المادة الأولى: اسم السياسة:

تسمى هذه الوثيقة "سياسة الابتكار المؤسسي في جامعة الملك فيصل"، ويشار إليها لاحقًا بـ "السياسة."

المادة الثانية: المرجعية النظامية والاستراتيجية:

تستند هذه السياسة إلى الأنظمة واللوائح المعمول بها في جامعة الملك فيصل، وإلى توجهات الجامعة الاستراتيجية، وبصفة خاصة الركيزة الاستراتيجية الخامسة المرتبطة بالابتكار، التي تهدف إلى تطوير حلول ابتكارية فعالة تلبي احتياجات المجتمع والصناعة وتدعم التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة 2030. كما تستند إلى دور قطاع الابتكار وتنمية الأعمال ومنطقة الابتكار ومنتزه العلوم في دعم حاضنات ومسرعات الابتكار، وتعزيز نقل التقنية، وتحويل المخرجات البحثية والابتكارية إلى تطبيقات تجارية وصناعية.

كما تم بناء هذه السياسة وفقاً للممارسات المرجعية الدولية في إدارة الابتكار المؤسسي، وبما تنشره الجهات الوطنية السعودية من أدلة ولوائح داعمة للابتكار، ومنها الأدلة والمنشورات الصادرة عن هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، مثل إطار مناطق الابتكار والدليل الوطني لمكاتب نقل التقنية ودليل الخدمات والممكنات الداعمة للابتكار.

المادة الثالثة: أهداف السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار مؤسسي حاكم للابتكار في جامعة الملك فيصل، بما يضمن تحويل الابتكار من نشاط فردي أو مبادرة مؤقتة إلى ممارسة مؤسسية مستدامة ومتكاملة، تسهم في رفع كفاءة الجامعة في توليد الأفكار، وتطوير الحلول، واستثمار الملكية الفكرية، وبناء الشراكات، وتحويل المخرجات البحثية إلى منتجات وخدمات وشركات ناشئة ذات أثر اقتصادي ومجتمعي.

وتهدف السياسة بصفة خاصة إلى تحقيق ما يلي:

1. ترسيخ الابتكار بوصفه ممارسة مؤسسية مستدامة في جميع قطاعات الجامعة.
2. مواءمة الابتكار مع الاستراتيجية المؤسسية للجامعة وأولوياتها الوطنية والتنموية.
3. بناء منظومة مؤسسية محوكمة للابتكار في الجامعة.
4. تحفيز منسوبي الجامعة على تقديم الأفكار والبحوث والابتكارات الأصيلة وتطويرها.
5. تنظيم العلاقة بين البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال ونقل التقنية والاستثمار والشراكات.
6. تمكين تحويل الأفكار والمخرجات البحثية إلى تطبيقات ومنتجات وخدمات وحلول ذات أثر.
7. تسويق الابتكارات والاكتشافات البحثية ونقلها إلى المجتمع والصناعة والقطاعات ذات العلاقة.
8. حماية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية والمصالح النظامية والمالية والسمعية للجامعة.
9. تعزيز دور منطقة الابتكار ومنتزه العلوم في تمكين منظومة الابتكار وقيادتها.
10. زيادة عدد الشركات الناشئة والمنبثقة المبنية على المعرفة والتقنية.

11. بناء بيئة مؤسسية داعمة للإبداع والتجريب والتعلم والتعاون متعدد التخصصات.
12. تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي من الابتكار، والإسهام في دعم الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار.

المادة الرابعة: نطاق تطبيق السياسة:

تطبق هذه السياسة على جميع جهات الجامعة، وتشمل بصفة خاصة:

- الكليات والمعاهد والمراكز البحثية.
- العمادات والإدارات والوحدات المساندة.
- قطاع الابتكار وتنمية الأعمال.
- منطقة الابتكار.
- مركز الابتكار وريادة الأعمال ونقل المعرفة
- منتزه العلوم.
- الحاضنات والمسرعات والبرامج الابتكارية.
- أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والموظفين.
- الشركات المنبثقة والمستضافة عند ارتباط نشاطها بمنظومة الابتكار.
- الشركاء الخارجيين عند تنفيذ مبادرات أو مشاريع ابتكارية مشتركة مع الجامعة.

ولا تخل هذه السياسة بأي أنظمة أو لوائح أعلى مرتبة أو بأي عقود أو اتفاقيات معتمدة، بل تعد إطارًا مكملاً ومنظمًا لتطبيقها في مجال الابتكار المؤسسي.

المادة الخامسة: التعريفات:

لأغراض هذه السياسة، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

الكلمة / المصطلح	المعنى /التعريف
الجامعة	جامعة الملك فيصل بصفتها شخصًا اعتباريًا عامًا، وتشمل جميع قطاعاتها ووحداتها ومن يفوضه صاحب الصلاحية.

قطاع الابتكار وتنمية الأعمال	القطاع المسؤول عن قيادة التوجهات الابتكارية وريادة الأعمال ونقل التقنية في الجامعة
منطقة الابتكار	الكيان المؤسسي التابع للجامعة والمخول بتنسيق وتمكين منظومة الابتكار، وربط المخرجات البحثية والابتكارية باحتياجات المجتمع والصناعة والسوق
الابتكار	عملية تطوير أو تبني أو تطبيق فكرة أو حل أو منتج أو خدمة أو عملية أو نموذج عمل جديد أو محسن بصورة جوهرية، بما يحقق قيمة مضافة قابلة للإدراك أو القياس للمؤسسة أو المجتمع أو الصناعة أو الاقتصاد. ويشمل ذلك الابتكار التقني والإداري والتعليمي والخدمي والاجتماعي والرقمي والتنظيمي. هذا الفهم يتسق مع المراجع الحديثة التي تنظر إلى الابتكار بوصفه نظامًا مؤسسيًا موجهًا للقيمة، وليس مجرد إنتاج أفكار جديدة
الابتكار المؤسسي	نهج منظم ومستدام تتبناه الجامعة لدمج الابتكار في الاستراتيجية والثقافة والهيكل والعمليات والموارد والمخرجات، بما يضمن أن يصبح الابتكار ممارسة مؤسسية متكاملة، لا نشاطًا فرديًا أو مبادرة مؤقتة. ويشمل ذلك تمكين الأفكار، وتطوير المشاريع، وإدارة المخاطر والفرص، وتحويل المخرجات إلى أثر وقيمة. ويستند هذا المفهوم إلى الوثيقة المرفقة ويعززه التصور الدولي لنظام إدارة الابتكار.
المشروع الابتكاري	أي مشروع قائم على فكرة أو مخرج بحثي أو معرفة فنية أو تقنية ناشئة، ويكون قابلًا للتطوير أو التطبيق أو الاستثمار
محفظة الابتكار	مجموعة المبادرات والمشاريع والبرامج والمخرجات الابتكارية التي تدار بصورة متوازنة وفق أولويات الجامعة ومواردها ومستوى النضج والجدوى والأثر المتوقع. ويعد هذا المفهوم مهمًا في النماذج الحديثة لإدارة الابتكار المؤسسي.

الإبداع	القدرة على إنتاج أفكار أو تصورات أو مقاربات أصيلة وذات معنى لمعالجة مشكلة أو استثمار فرصة أو إعادة تصور واقع قائم. والإبداع يعد مدخلاً مهمًا للابتكار، لكنه لا يعد ابتكارًا كاملاً ما لم يتحول إلى تطبيق أو قيمة أو أثر.
الاختراع	مخرج فكري أو تقني جديد يتسم بالجدة والقابلية للتطبيق العملي أو الصناعي، ويمكن أن يكون محل حماية نظامية وفق أنظمة الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع. والاختراع صورة من صور الابتكار، لكنه لا يستوعب جميع أنواعه.
منتزه العلوم	الذراع التنفيذي لمنطقة الابتكار في تحويل المخرجات البحثية والابتكارية إلى تطبيقات ومنتجات وشركات قائمة على المعرفة
الابتكار الانتقالي	عملية نقل الابتكار من مرحلة الفكرة أو البحث أو النموذج الأولي إلى مرحلة التطبيق العملي أو التجاري أو الصناعي
نقل التقنية	العملية التي يتم من خلالها تحويل المعرفة أو البراءات أو النماذج أو المخرجات البحثية إلى منتجات أو خدمات أو تطبيقات أو تراخيص أو شركات
الملكية الفكرية	جميع الحقوق الناتجة عن الإبداع الفكري أو البحثي أو التقني، وتشمل براءات الاختراع والنماذج الصناعية وحقوق المؤلف والمعرفة الفنية والأسرار التجارية وأي حقوق أخرى ذات صلة
الشركة المنبثقة Spinout	شركة يتم تأسيسها أو إعادة هيكلتها لاستغلال أصل من أصول الملكية الفكرية العائدة للجامعة بموجب عقد ترخيص أو منفعة أو ترتيب تعاقدي معتمد
الشركة المستضافة	شركة يتم استضافتها داخل منتزه العلوم بموجب عقد استضافة أو انتفاع بالخدمات والمساحات دون أن يكون نشاطها قائماً بالضرورة على ملكية فكرية مملوكة للجامعة

المادة السادسة: مبادئ السياسة:

تلتزم الجامعة في تطبيق هذه السياسة بالمبادئ الآتية:

- **أولًا: التكامل المؤسسي**: يعد الابتكار مسؤولية مشتركة بين جميع قطاعات الجامعة، ولا يقتصر على جهة واحدة، على أن تتولى منطقة الابتكار قيادة التنسيق والتمكين والمتابعة
- **ثانياً: القيمة والأثر**: لا يقاس الابتكار بعدد الأفكار فقط، بل بقدرته على إنتاج أثر ملموس علمي أو اقتصادي أو مجتمعي أو صناعي.
- **ثالثاً: الارتباط باحتياجات السوق والمجتمع**: توجه المشاريع الابتكارية نحو الاحتياجات الفعلية للمجتمع والصناعة، بما يدعم التنمية المستدامة.
- **رابعاً: حماية الحقوق**: تلتزم جميع الجهات بحماية الملكية الفكرية والعوائد والحقوق المعنوية والمالية للجامعة ومنسوبي الجامعة والمشاركين في أعمال الابتكار.
- **خامساً: الشفافية والحوكمة**: تخضع المبادرات والمشاريع الابتكارية لإجراءات واضحة في التقييم والاعتماد والمتابعة والتمويل.
- **سادساً: عدم تعارض المصالح**: يجب الإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة قد تؤثر في القرارات المتعلقة بالمشاريع أو الشركات أو التراخيص.
- **سابعاً: الاستدامة المالية**: تعمل منظومة الابتكار على تنمية مصادر دخل مستدامة للجامعة من خلال الترخيص والاستثمار والشراكات والشركات.
- **ثامناً: التعلم والتحسين المستمر**: تعتمد الجامعة المراجعة الدورية وقياس النتائج والتغذية الراجعة لتطوير النظام المؤسسي للابتكار.

المادة السابعة: بيان السياسة:

تلتزم جامعة الملك فيصل بتبني الابتكار المؤسسي بوصفه توجهًا استراتيجيًا ومنهجًا إداريًا وتشغيليًا متكاملاً يهدف إلى خلق قيمة مستدامة للجامعة والمجتمع والاقتصاد، وبما ينسجم مع رسالتها وأولوياتها الاستراتيجية. وتقر الجامعة بأن الابتكار المؤسسي يتطلب قيادة فاعلة، وثقافة تنظيمية داعمة، وعمليات واضحة، وموارد مناسبة، وحوكمة شفافة، وقياسًا مستمرًا للأداء والأثر.

وبناءً على ذلك، تلتزم الجامعة بما يأتي:

1. دمج الابتكار ضمن التخطيط المؤسسي والأداء والتحسين المستمر.

2. بناء بيئة تنظيمية وثقافية تشجع على المبادرة، والإبداع، والتجريب المسؤول، والتعلم من الممارسة.
3. إدارة الابتكار وفق مسار منهجي يشمل: استشراف الفرص، وتوليد الأفكار، والتقييم والاختيار، والتطوير، والاحتضان أو التسريع، والحماية، والنقل أو التطبيق أو الاستثمار، ثم قياس الأثر والتحسين.
4. اعتماد معايير موضوعية في تقييم المبادرات والمشاريع الابتكارية، بما يراعي الجدة، والقيمة، والجدوى، والقابلية للتطبيق، والمواءمة الاستراتيجية، والأثر المتوقع.
5. حماية الملكية الفكرية والحقوق التعاقدية والعوائد والمعرفة الفنية والمصالح النظامية للجامعة.
6. دعم بناء شراكات مع الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية لتوسيع أثر الابتكار وتسريع تبنيه.
7. تنمية مصادر دخل مستدامة للجامعة من خلال الترخيص والاستثمار والشراكات والشركات المنبثقة.
8. متابعة مؤشرات الأداء ونتائج الابتكار ومراجعتها وتحديثها دوريًا بما يحقق التحسين المستمر.

المادة الثامنة: الحوكمة المؤسسية للابتكار:

تدار منظومة الابتكار في الجامعة وفق هيكل حوكمة يضمن وضوح الصلاحيات وتكامل الأدوار، وذلك على النحو الآتي:

الجهة	الأدوار
مجلس الجامعة	يعتمد التوجهات والسياسات العامة المتعلقة بالابتكار، ويفوض الصلاحيات اللازمة بحسب الأنظمة المعتمدة
وكيل الجامعة المختص	يشرف على قطاع الابتكار وتنمية الأعمال، ويعتمد التوصيات والمبادرات والقرارات التي تقع ضمن اختصاصه
قطاع الابتكار وتنمية الأعمال	يقود التوجه المؤسسي للابتكار، ويعمل على تطوير السياسات والأدلة والأطر التنفيذية، ومتابعة الأداء، وبناء الشراكات، وتعزيز

	التكامل بين الجهات ذات العلاقة. ويعد الجهة المرجعية الرئيسة في حوكمة الابتكار المؤسسي داخل الجامعة. استنادًا إلى أفضل الممارسات، يتولى كذلك الإشراف على بناء القدرات وتطوير الثقافة الابتكارية وإدارة محفظة الابتكار ورفع تقارير التحسين المستمر
منطقة الابتكار	يتولى قيادة تنفيذ السياسة، ومواءمة المبادرات مع استراتيجية الجامعة، ومتابعة مؤشرات الأداء، ورفع التقارير الدورية لصاحب الصلاحية، تتولى تصميم البرامج الابتكارية، واستقبال المبادرات، وتنسيق العلاقة بين الكليات والمراكز والقطاع الخاص، ومتابعة تنفيذ المشاريع، ورفع التوصيات.
منتزه العلوم	يتولى تنفيذ برامج الاحتضان والتسريع والاستضافة، ودعم الشركات المنبثقة والمستضافة، ومتابعة التزامها بالعقود والسياسات المعتمدة
إدارة نقل التقنية أو الجهة المختصة	تتولى حماية الملكية الفكرية، ودراسة فرص الترخيص، والتفاوض على العقود، ومتابعة العوائد، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
الكليات والمراكز البحثية	تتولى توليد المخرجات البحثية والابتكارية، وترشيح المشاريع القابلة للتطبيق، وتوفير الخبرة العلمية والفنية اللازمة
الشؤون القانونية	تتولى مراجعة العقود والاتفاقيات واللوائح، وضمان سلامة العلاقة النظامية بين الجامعة والشركاء والشركات
الإدارة المالية وإدارة الاستثمار	تتولى تنظيم العوائد والحوافز والصرف والالتزامات المالية المرتبطة بالمشاريع الابتكارية

المادة التاسعة: المجالات ذات الأولوية:

تعطى الأولوية في دعم الابتكار للمجالات المرتبطة بالهوية المؤسسية للجامعة واحتياجات المنطقة والوطن، وبصفة خاصة:

- التحول الرقمي.
- التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي.

- الابتكار في التعليم والتعلم.
- الابتكار الاجتماعي والثقافي.
- الأمن الغذائي والزراعة.
- البيئة والاستدامة.
- الصحة وجودة الحياة.
- المياه والطاقة.
- الصناعات التحويلية.
- حلول القطاع الصناعي والخاص.

المادة العاشرة الالتزام بمؤشرات الأداء:

تلتزم الجهات المنفذة بربط برامجها ومبادراتها بمؤشرات أداء واضحة، ومن ذلك:

- عدد المشاريع الابتكارية التي تم تحويلها إلى تطبيقات تجارية.
- عدد الشركات الناشئة التي تم تأسيسها ونقلها إلى السوق.
- عدد المنتجات التي تم تحويلها ونقلها إلى السوق.
- عدد الحلول المبتكرة التي تم نقلها إلى القطاع الصناعي.
- عدد المخرجات البحثية والابتكارية التي تم نقلها للصناعة.
- عدد المشاريع البحثية والتطبيقية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة.
- حجم الدخل الناتج عن تنفيذ المبادرات والبرامج الابتكارية.
- عدد الأفكار المقدمة والمطورة .
- عدد المبادرات التي انتقلت من الفكرة إلى نموذج أولي .
- عدد الابتكارات التي جرى حمايتها أو ترخيصها .
- حجم الشراكات والتمويل الخارجي المرتبط بالابتكار .
- عدد الشركات الناشئة والمنبثقة .
- عدد الابتكارات التي تم تبنيها داخليًا في الجامعة أو خارجيًا في السوق أو القطاع الصناعي.

وتعد هذه المؤشرات جزءاً من قياس أداء قطاع الابتكار ومنطقة الابتكار ومنتزه العلوم.

المادة الحادية عشر: المراجعة والتحديث:

تراجع هذه السياسة كل سنتين، أو عند الحاجة، بناءً على تغير الأنظمة أو الأولويات الاستراتيجية أو نتائج مؤشرات الأداء أو الدروس المستفادة من التطبيق، وترفع التعديلات المقترحة إلى صاحب الصلاحية لاعتمادها. كما ينبغي أن تتضمن المراجعة تقييمًا لفعالية الحوكمة، وكفاءة العمليات، ونضج الثقافة الابتكارية، ومدى مواءمة السياسة للمتغيرات التقنية والتنظيمية والاقتصادية.

المادة الثانية عشر: المراجع:

تعتمد هذه السياسة وتفسر وتطبق في ضوء ما يأتي:

1. الأنظمة واللوائح والقرارات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وفي جامعة الملك فيصل.
2. الوثيقة المرفقة الخاصة بسياسة الابتكار المؤسسي في جامعة الملك فيصل، باعتبارها الأساس المحلي الذي تم تطويره في هذا المقترح.
3. معيار ISO 56002: بوصفه مرجعًا إرشاديًا لإنشاء وتنفيذ وصيانة والتحسين المستمر لنظام إدارة الابتكار.
4. الموارد المرجعية الصادرة عن المعهد العالمي للابتكار Global Innovation Institute (GInI)المتعلقة بنماذج الابتكار، والعمارة المؤسسية للابتكار، والمراحل الستة لنظام إدارة الابتكار، والاعتماد المهني في الابتكار.
5. الأدلة واللوائح الوطنية المنشورة من هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار في المملكة، ومنها إطار مناطق الابتكار، والدليل الوطني لمكاتب نقل التقنية، ودليل الخدمات والممكنات الداعمة للابتكار.
6. ما ينشر من سياسات حكومية مرجعية في مجال الابتكار.

- نهاية الوثيقة -

KFU
جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY
جامعة ووطن.. نماء.. واستدامة.